ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث

م.د. حسين عبد فياض العامر

الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية

المستخلص

من خلال البحث تبين لنا ان العالم الثالث يضم دولاً غير واضحة المعالم، فسكان هذا العالم يتكلمون لغات عديدة، وان لغة المستعمرين هي الوسيلة الوحيدة للتفاهم بين شعوب هذه الدول، ويتمثل ذلك في القارة الافريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون) وافريقيا الناطقة بالانكليزية (الانكلوفون)، ونفس الشيء يقال عن عن قارة اسيا وامريكا اللاتينية، مضاف لذلك ان تعدد الاديان واللغات في هذه الدول اضعف من وحدتها الاندماجية، وبالتالي انعكس ذلك سلباً على انظمتها السياسية التي تتصف بالهشاشة وعدم الاستقرار مما اضعف بنيانها السياسي، لذا دفع الكثير من انظمة هذه الدول (دول العالم الثالث) الى تبني نظام الحزب الواحد في ادارة انظمتها السياسية، كما ان المؤسسة العسكرية لعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً في الاطاحة بانظمة هذه الدول، زد على ذلك ان دول هذه القارات الثلاث عانت ولا زالت تعاني من الموروث الاستعماري المتمثل بالصراعات الاثنية واللغوية ومشاكل الحدود التي ظهرت في فترة ما بعد الاستقلال مما جعل الكثير من هذه الدول تعيش مشاكل مع جيرانها، والكثير من هذه المشاكل لم تحل الى الان، ان وضع الحلول المناسبة لاستقرار انظمة هذه الدول يتطلب انظمة سياسية جادة وصلبة تنسى الموروث الاستعمار للبدأ بصفحة جديدة كي تستطيع هذه الدول مجاراة العالم الحديث، وهذا يتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة للرقي والتقدم بهذه الدول نحو المستقبل.

Abstract

This Research explained that the Third World is including uncertain characteristics states. The people in this world are speaking many languages and the colonist language is the only way to communicate between the people of these states. This thing represents in African states which talking the French language (Francophone) and the other African states which talking the English language (Englophone). Same thing we can say about Asia and Latin America continents. Over and above the plurality of religions and languages in these states made its fusional unity more weak. Subsequently that reflected on its political systems which too fringe and unstable. So it is crucial to point this situation pushed a lot of these states to implementation the one party system to administrate its political systems. And the military institutions have played a great and influential role by many coup d'état against the political systems in these states. Withal that these three continents were suffered and still suffering from Colonial Hereditary that appeals in linguistic and ethnic conflicts with the border troubles which emerged in Post- Colonial period and results many hassles to every state with its neighbors and a lot of these hassles are still cold (un solved).

The making of effective solutions for these troubles is requires real and serious political systems try to forget the Colonial Hereditary and open a new page to help these states for up to date with Modern World. Eventually this thing requires too long period to achieve the progress and advancement for a good future.

المقدمة

ان دول العالم الثالث تتكون من امم غير واضحة السمات و المعالم فالسكان يتكلمون لغات عديدة و لايجدون و سيلة للتفاهم المشترك في ما بينهم الا لغات الدول الاستعمارية و شاعة الكلام عن افريقيا الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون) و افريقيا الناطقة بالانكليزية (الانكلوفون) و المشكلة نفسها توجهها بعض بلدان اسيا و خاصة الهند و باكستان و اندونسيا فمعظم تلك البلدان لا توجد حقيقة فيها امة و احدة ترتكز عليها الدولة الواحدة و بذلك فهي لا تحقق العناصر الناضجة لتكوين الامة و لايوجد ذلك الاحساس بالانتماء المشترك الا الى القبيلة يأستثناء الامة العربية الا انها تعاني من مشاكل عدم انسجام انظمتها السياسية.

اننا في عالم اليوم امام دول في شكلها الخارجي الا انها في داخلها و في مواجهة مواطنيها لم يتاكد بعد مضمونها الحقيقي و مازال الشعور بالانتماء للدولة و بان السلطة هي سلطة الدولة المركزية وليس القائمين بممارستها اي ان الاحساس بين الحاكمين و المحكومين مازال متخلفاً وغير واضح .

المبحث الاول

١- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي

على الرغم مت تعدد الاراء وعدم اتفاقها لتحديد تعريف المصطلحات السياسية الا انه يمكن تحديد مفهوم الظاهرة موضوع البحث بانها (الحالة التي لم يعد فيها الصراع السياسي الاجتماعي منظماً بصورة مناسبة بواسطة اليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي مما يؤدي الى انحسار سريع و متطرف في بنية العلاقات الاجتماعية كما يرها البعض مرادفة لوجود الضعف السياسي فالنظام السياسي غير المستقر عند Ted.R.Curr وذلك النظام الذي يفتقد السلم و طاعة القانون وتحدث فيه تغيرات سياسية و اجتماعية و تتم عملية اتخاذ القرارات ليس وفقاً لاجراءات مؤسسة بل نتيجة

للاعمال العنف الجماعي اي انه في الحصيلة عدوان موجه من قبل الافراد ضد النظام السياسي)

كما يعده الدكتور اكرم عبد القادر(بانه حالة التغير السريع غير المنضبط او المحكوم تتسم بتزايد العنف السياسي و تناقص الشرعية و الانخفاض في قدرات النظام من الناحية النظرية اما من الناحية الاجرائية فيعرف بانه (اللجوء الى العنف السياسي و عدم لجوء بعض القوى و الجماعات الى الاساليب الدستورية في حل الصراع و عجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة اليه و النابع من البيئة الداخلية او البيئة الخارجية للنظام).١ عن النظام السياسي الذي يلائم كل منها فيدفعها نحو التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بأقصى سرعة فمشكلة العالم الثالث تكمن في بحثه عن السبل الكفيلة لتخطي حالة التخلف و بشاعتها و المتمثلة بالتخلف الاقتصادي والثقافي و الاجتماعي والسياسي . وترجع اسباب عدم وجود تعريف محدد و متفق عليه لهذه الظاهرة صعوبة القول ان هناك استقراراً مطلقاً او عدم استقرار مطلق لا سيما ان عالم اليوم يعيش في تغير و تبدل مستمرين و هي تغيرات و تبدلات اما سريعة او بطيئة

ب- تعدد مظاهر الظاهرة و تنوع اشكالها واثارها

ويعد ارسطو طاليس العالم و المفكر اليوناني الشهير اول من تطرق الى بحث انواع عدم الاستقرار السياسي في كتابه (السياسة) و حدده في نمطين هما :-

١- يتعلق في امكانية التغير في بناء الدولة كالتغيير من الديمقراطية الى الاوليغارشية او العكس او من احدهما الى الحكومة الدستورية و بالعكس.

٢- يتعلق بتغيير الاشخاص في الحكومة وهو تغيير في الموقف السياسي و ليس في تنظيمات الدولة او تغيير في الدرجة فمثلاً تاتي ديمقراطية اجل من ديمقراطية سابقة و هكذا. وقد تأثرة بذلك العديد من الكتاب المعاصرين منهم (Morrison او Strnson) و هناك الكثير من التصنيفات تتفق على الرغم من

اختلاف سماتها على انه عدم الاستقرار اما يتمثل بالنظام و مؤسساته او يتمثل بالمجتمع و نخبه وجماهيره و جماعته الامنية المختلفة والطائفية اما مظاهره فهي كما اتفق عليه :

أ- عدم الاستقرار الحكومي والدستوري ب- التدخل العسكري في السياسة ج- الثورات د- الحروب الاهلية هـ – الاشكال الاخرى للعنف السياسي .

و يقسمه صموئيل هنتغتون الى استقرار سياسي داخلي و استقرار سياسي خارجي و ما يعنينا هو الاستقرار السياسي الداخلي و الذي يعرف (بانه ادارة الصراعات الداخلية من قبل مؤسسات الدولة و الحفاظ على توازن القوى الداخلية و المؤسسية)

٢ عدم الاستقرار السياسي الداخلي

أ- عدم الاستقرار الحكومي و الدستوري

و يتمثل الاول (الحكومي) بالتغيير في الحكومة اي استقالة او اقالة عضو او اكثر من اعضا ء السلطة التنفيذية ممن هم بدرجة وزير فما فوق و كذلك التعديلات الوزارية التي تؤدي الى اجراءات تغيير في الهيكل الوزاري للحكومة change in government اما الثاني (الدستوري) فيعني التغيير في الحكومة اي استقالة الوزارة او اقالتها و تشكيل وزارة جديدة محلها change of government.

وما يهمنا هنا هو بلدان العالم الثالث و ظاهرة عدم الاستقرار السياسي فيها و التي هي موضوع بحثنا حيث ان نصف هذه الدول تحت الحكم العسكري المباشر حتى ثمانينات هذا القرن كما ان دوله التي اختارت البرلمانية على اساس التعددية الحزبية تعاني من هذه الظاهرة هي الاخرى .

انما يميز دول العالم الثالث هو ان السلطة التنفيذية تكون بيد شخص واحد لذا فهو المهيمن على بقية السلطات و لذلك فان ظاهرة عدم الاستقرار في المجالس التشريعية اصبحت حالة شائعة و يمكننا هنا ان نبين امثلة واضحة لها في تغيير بعض رؤساء الدول و لفترة محدودة ومن خلال ذكر بعض الارقام .٣ على سبيل المثال و ليس الحصر فالفترة من ١٩١٠ لغاية ١٩٦٥ حصلة في جمهوريات امريكا اللاتينية ١٠٦

تغيرات في رئيس الدولة و للفترة من ١٩٢٤ و لغاية ١٩٤٨ تعاقبة ٢٢ رئيس جمهورية في الاكوادور ولم يكمل احد منهم مدة حكمه المحددة و للفترة من ١٩٤٧ – ١٩٥٨ تعاقبة اربعة اشخاص على منصب رئيس الجمهورية و تعاقبت ثمانية وزارات على الحكم في باكستان و للفترة نفسها تعاقبت سبعة وزارات في اندونسيا اما مظاهره الدستورية فمن المعروف ان النظم الديمقراطية تكون الامة فيها هي صاحبة السلطة التأسيسية وبيدها الغاء الدستور او تعديله بحيث يتلائم مع مقتضيات المرحلة الجديدة ويتم ذلك اما بتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة او استفتاء شعبي بأعتبار الشعب مصدر السلطات و في بلدان العالم الثالث على الرغم من التاكد على علو الدستور و وجوب احترام جميع السلطات لقدسيته فان كثيراً ما يلغى او يعدل و توضع دساتير جديدة من السلطة الحاكمة وفي افضل الحالات يدعى الشعب للمشاركة والاستفتاء فيه و المهم ان الكثير من دول العالم الثالث ليس لها دستور ثابت او لديها دساتير معطلة و كثيراً ما يتم تغيير الدستور بعد الثورة او الانقلاب و من الناحية النظرية فان الكثير من دساتير دول العالم الثالث كاملة الا انها لا تعبر عن حقائق مجتمعتها ففيها مواد تم نقلها بكاملها من دساتير الدول المتقدمة بفرض استعماري او قام بذلك المثقفون الذين ساهموا بوضع الدستور دون مراعاة للظروفها و اختلافاتها المعروفة .

ب– التدخل العسكري في السياسة

للمؤسسة العسكرية دورا بارزاً في الحياة السياسية في بلدان العالم الثالث هذه المؤسسة من اهم العوامل التي ساهمت في بناء النخبة السياسية الحاكمة بل و جعلتها من القوى المؤثرة في النظم السياسية القائمة فيها و الجيش هو صاحب القرار في المواقف الحاسمة في معظم دول العالم الثالث و كثيرا ما تستخدمها القوى المختلفة لتسقط نظام او تضغط عليه و احيانا تضطر لتحييدها لضمأن تنفيذ ماربها و ان كان هناك عدد قليل من دول عالم الثالث لايتدخل فيها الجيش في الامور السياسية كمصر ، الهند ، المكسيك ، كينيا ،امارات الخليج العربي مع ذلك فالمؤسسة العسكرية تلعب دوراً في حماية الامن القومي و صناعة السياسة الخارجية بدون التدخل الجدي و من امثلة

ذلك نيكاراغوا ، نيجيريا ، سوريا ، اندونسيا ، الباكستان،هندوراس اما الدول التي يندر تدخل الجيش في شؤونها فهي كوستاريكا ، زامبيا،الهند،الامارات العربية المتحدة اما الدول ذات الحد الوسط بين هاتين المجموعتين فهي بنما ، غانا، فولتا العليا، كوريا الجنوبية الا ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت توسعاً في دور الجيش في التدخل في الشؤون السياسية و صنع القرار و اقامة نظم عسكرية و يمكننا ان نستعرض بعض ملامح هذا الدورفي افريقيا مثلا و اننا نستطيع ان نعد عام ١٩٦٠ عام الاستقلال و الحرية فيها بل انه عام نهضة افريقيا حتى مجيء عام ١٩٦٣ التي ظهرت فيه اولى بوادر التدخل العسكري عندما شهدت غرب افريقيا انقلاب توغو في ١٣ /١/ ١٩٦٣ و حال تسريح العسكريين من الجيوش الفرنسية في المستعمرات و عدم توظيفهم بشكل يضمن الافادة من خدمتهم في الجيش التوغوي ادى الى قيامهم بأنقلاب عسكري و اختيار رئيس الجمهورية سيلفانوس اوليمبو sylvanus olympo) وامساكهم بيد من حديد بمفاتيح السلطة السياسية ثم اصبح قادة الانقلاب اصحاب اعلى الرتب في الجيش ثم نالت عدو الانقلابات الكونغو برازافيل في اب من العام نفسه و داهومي في تشرين الاول ثم جاء دور الغابون في شباط ١٩٦٤ و زائير عام ١٩٦٥ ثم حدوث انقلاب ثاني في داهومي في ٢٩ /١١/١٩٦٥ لحقه ثالث في ١٩٦٥/١٢/٢٢ ليشهد عام ١٩٦٠ و في الشهر الاول منه ثلاث انقلابات عسكرية في فولتا العليا و نيجيريا و افريقيا الوسطى و في تموز ١٩٦٦ حدث انقلاب في غويانا و في تموز ١٩٦٦ حدث انقلاب في نيجيريا مرة اخرى و عدوى الانقلابات هذه انتجت اول الجماعات السياسية العسكرية الافريقية و خروج السلطة من ايدي المحترفين المدنيين فمنذ ١٩٧٥ وجدت في افريقيا عشرون دولة من اصل ٤١ دولة تقاد من قبل الجماعات و المؤسسات العسكرية او انظمة عسكرية مدنية حتى ان الظاهرة التي كانت حصرا بامريكا اللاتينية اصبحت مألوفة في افريقيا يرافقها زيادة في افراد الجيوش و النفقات العسكرية والتسلح فدولة مثل نيجيريا التي تعد اكثر البلدان الافريقية تطور من الناحية السياسية و انموذجاً غربياً في نظامها السياسي الحديث

المتطور تصبح فيها ظاهرة التهديد العسكري و الانقلابات مشكلة مستعصية هذه الدول التي شهدت نمواً اقتصادياً وتعليمياً تمثل بمواجهة مشاكلها الامنية و سلطة مدنية و حزباً جماهيراً وقيادة كرزماتيكية كانت نموذجاً افريقياُ

و التهديد العسكري تتأتى بواعثه و تبريراته من اعتبارات و اسباب تختلف

مدرستان سياسيتان في تحديد اتجاهه :-

الاتجاه الاول

يعود الى النظام الاجتماعي و ضعف البنيان الدستوري و هشاشته و عيوبيه النظامية و ضعف مستويات الثاقفة السياسية مما جذبة القوات المسلحة الى السلطة و افرغ النظام السياسي من شرعيته و اعتبر صموئيل هنتغتون احد ابرز المفكري و دعاة هذا الاتجاه ان اسباب التهديد العسكري ليست عسكرية بل سياسية فهي ليست انعكاسا للاوضاع الاجتماعية و التنظيمية للمؤسسة العسكرية بل في بنية المجتمع السياسية و الدستورية.

الاتجاه الثاني

والذي تيناه هنتغتون في المرة الاولى ويقوم على ان المؤسسة العسكرية و زعمائها بصورة خاصة دفعها نظامها و خصائصها الاحترافية و القومية و تماسكها و صرامتها

(Professionalism) الى التحرك في الميدان السياسي و منافسة السلطة المدنية و مواجهة فسادها و انانيتها .٦ و يمكننا بعد ذلك ان نحدد الاسباب التي ادت الى غلبة التدخل العسكري والتهديد العسكري لرسم السياسة في دول العالم الثالث و هي

١- بأعتبار المؤسسة العسكرية رمزا للاستقلال الوطني والقومي ولان الخوف مازال قائماً من عودة الدول الاستعمارية و استعادة هيبتها على هذه الدول (دول العالم الثالث).٧ و لكونها القوة الضاربة في البلاد و الحامي للاستقلال و المدافع عن البلاد من الاعتداء الخارجي مما اضفى عليها طابع الاحترام والتقدير .

٢- اعتماد الحكومات المدنية عليها في دعم الوحدة الوطنية و ترسيخ هذه الوحدة و تصفية الخصوم السياسيين مما ادى الى تسييس الجيش او العمل على تسييسه .

٣- اعتبار هذه المؤسسة من اكثر المؤسسات تقدماً فضباطها و قادتها تدربوا في الخارج و غالباً في الدول الغربية و هم يشعرون بأهمية ادارة الجيش وفقاً للقواعد الحديثة و لن يستطيعوا ان يقوموا بواجباتهم من دون القضاء على التخلف في بلدانهم و كل ذلك ادركوه بملاحظاتهم اثناء تدريبهم في الخارج مما اهلهم لدخول الحياة السياسية

٤- ان عناصر المؤسسة العسكرية بأنظباطهم قادرون على ازالة عدم التجانس الاجتماعي فالمعيار العسكري هو الحياة العسكرية و بذلك يصبح الانموذج

٥- كما انه كل ما زادت تعقيدات النظام الاقتصادي والاجتماعي زاد تدخل الجيش في الحياة السياسية سواء لانخفاض مستوى التطور او لعدم اكتمال الهيكل السياسي للكثير من الدول يرافقه ضعف النظم السياسية و تخلخلها بما يجعل السيطرة بالمؤسسة العسكرية احدى مؤسساتها الفرعية قادرة على السيطرة على بقية المؤسسات لامكانيتها المعروفة وبدون منازع

٦- ان المؤسسة العسكرية هي الجهاز الذي تولى السلطة خلفاً للاستعمار بعد معارك التحرير فاصبحت النخبة العسكرية هي صانعة القرار فأهتمت بالبناء العسكري و يتضح ذلك من زيادة الانفاق العسكري

٧- تتعدد اشكال و مستويات التدخل و التهديد العسكري سواء كان في حكم مباشر او غير مباشر او مزدوج و هو الشائع في امريكا اللاتينية عندما سمح العسكريون بأجراء انتخابات حول بعض مناصب الدولة و ليس جميعها و يعرف الانقلاب العسكري ((بانه تغيير مباغت و حاسم في حكومة ما بفضل تدخل الجيش او بعض فئاته يستخدم فيه العنف او التهديد باللجوء الى العنف).٩ وعلى الرغم من اختلاف التعريفات في الصورة الشكلية الا انها تتفق على انه (ظاهرة يصاحبها عنف سيا سي و تساهم فيه عناصر من الحكم السابق) ومن خلال بعض الامثلة سنرى ان

هذه الانقلابات اصبحت مشكلة خطيرة بل بالغة الخطورة فقد شهدت افريقيا منذ عام ١٩٥٦ و حتى عام ١٩٨٠ مائه و تسعة و سبعين انقلاباً بين ناجح وفاشل وشهدت اسيا للمدة نفسها مئه واثنان انقلاب بين ناجح وفاشل وشهد الشرق الاوسط للفترة نفسها ستون انقلاباً بين ناجح و فاشل و شهدت امريكا اللاتينية للفترة نفسها خمسمائة وخمسة واربعين انقلاب بين ناجح وفاشل و بهذا تحصل الانقلابات مرة كل اثنان وخمسون يوماً في افريقيا و مرة كل اثنان و ستون يوماً في امريكا اللاتينية و مرة كل مائة و خمسة وعشرون يوماً في اسيا ومرة كل مائتين و ثلاثة عشر يوم في الشرق الاوسط . ١٠ وعلينا ان لاننسى ما يتركه الانقلاب العسكري من اثار تعرض البلد الى حالة من عدم الاستقرار السياسي فضلاً عن الخسائر المادية والبشرية و من الظواهر التي تتركها الانقلابات العسكرية قلة الايمان بسيادة القانون و تكثر الشعارات ويقل العمل والانتاج و تعزز القوة الامبريالية ذلك لانه يضمن احكام سيطرتها على موارد تلك البلاد مدة طاول .

ج– الثورات

قبل ان نعرف الثورة علينا ان نتذكر ان تولي السلطة يتم عن طريقها باستخدام العنف الى اقصى حد للقضاء على النظام السابق الا اذا استثنينا بعض الثورات مثل ثورة ١٧ –٣٠ تموز عام ١٩٦٨ في العراق و التي عرفت بالثورة البيضاء لعدم استخدمها العنف و الثورة بصورة عامة تؤدي الى حدوث اضطربات و سقوط ضحايا سواء من عناصر النظام القائم او الثائرين من عامة الشعب واختلفت مسميات الثورة فهي عند كارل ماركس و لينين و تروتسكي (الانتفاضة المسلحة) و عند ماوتسي تونغ (الحرب الثورية) ١٢ و عند اخرين (الحرب الداخلية) و تعريفها هو الاخر مختلف عليه فعند الماركسيين هي (فعل الانتقال الضروري و الحتمي من الراسمالية الى الاشتراكية) و عند الدكتور عبد الرضا الطعان (هي المشروع الذي ينهض نتيجة تزاوج الوعي الثوري و الظروف الموضوعية و ذلك بفضل العلاقة التي تقوم ما بين القوى الاجتماعية المهنية و القوى الاجتماعية الخاضعة و الذي يتضمن تغيير العلاقات الاجتماعية

القائمة تغييراً نوعياً يمتد نحو المستقبل) . ١٣ اما بوكونين فيرى ان الثورة (هي عمل شعبي تلقائي ينبعث من وعي الجماهير و هو عمل معظمه خيال و الباقي واقع و تنظيم و ان الثورة ليست الا في العنف ولا مجال في ممارستها لاية مفاوضة او تسوية اما افاقها فلا يمكن تحديدها). ١٤ كما تعرف (بانها تغيير جذري للاوضاع السياسية و الاجتماعية لدولة معين لا تتبع في احداثها الوسائل المقررة في نظامها الدستوري بالعنف او بدونها) و يقترب هذا التعريف من تعريف هنتغتون الذي يرى ان الثورة (هي التغيير الجوهري السريع و المصحوب بالعنف للقيم السائدة في المجتمع و المؤسسات السياسية و البناء الاجتماعي والقيادي)

ويقسمها هنتغتون الى نوعين:-

أ- ثورات شاملة (universal revolutions)

تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية واحداث التغيير الشامل و خلق مؤسسات سياسية قوية تتبنى قيم و مفاهيم سياسية جديدة

ب- ثورات سياسية (political revolutions)

تستهدف تغيير في الفئة الحاكمة دون تغيرات جذرية و شاملة في حياة المجتمع و اكثر ثورات العالم من هذا النوع حيث تزعم العناصر التي قامت بالتغيير بانها احدثت ثورة و لهذا كان لابد من التمييز بين الاصلاح والثورة reform and revolution و بين الثورة والانقلاب revolution and coup فالكثير من قادة حركات التحرر الوطني التي كانت تضم عدة فئات و اتجاهات متباينه جمعها رفضها للاحتلال الاجنبي فواجهوا عند استلامهم

للسلطة انقسامات خطيرة في داخلها فأصدقاء الامس اصبحوا اعداءاً فظهرت حالات التصفيات و التطهيرات و بدا الصراع من اجل السلطة .

و رغم ان الثورات في العالم الثالث ترافقت من فترات النضال ضد الاستعمار وضرورات القضاء على الظاهرة الاستعمارية وعلى اثارها و اعادة بناء المجتمعات وبناء علاقات اجتماعية جديدة و هدم القديمة منها حيث انها بلدان متخلفة تعاني

اوضاعاً اقتصادية و اجتماعية لا بد من القضاء عليها وتغيير اوضاع الانسان فيها جذرياً كما ان التطور في اطار ثوري هو حالة تستطيع ان تغيير مسار الشعوب في البلدان النامية تغيير نوعياً و على الرغم من ان الكثير من هذه الثورات استطاعت احداث تغييرات كبيرة وخلق مؤسسات سياسية قومية لتحقيق الاستقرار السياسي كما في الثورة المكسيكية عام ١٩١٠ و الثورة المصرية عام ١٩٥٢ الا انه الكثير منها عجز عن القيام بأحداث تغيرات جوهرية اما لقصور نظريتها او لعدم توفر القيادة الجديرة ذات القدرات النضالية فكرياً و تعبوياً او لعدم التناسق بين النظرية والممارسة مما احدث الكثير من الفوضى وعدم الاستقرار وابرز مثال حي وقائم بل المحور حديث السياسة الدولية الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ و الثورة الداخلية التي يواجهها النظام الايراني ان الصراع الذي يحدث بين الثورة و اعدائها او ما يدرج البعض على تسميته بالثورة المضادة من المحتوم ان يعرض الثورة الى مشاكل صعبة و البلاد الى فوضى و عدم الاستقرار و يضر بأستمرارية الثورة نفسها فالثورة التي لا تحقق الاستقرار هي ثورة فاشلة و التي تتمكن من هي ان تكون قادرة على احداث تغيرات جذرية شاملة في المجتمع تضمن شرعيتها وصمودها بوجه القوات المضادة و الاعداء

.دـ الحروب الاهلية

هي من اخطر المشكلات الشائعة و التي منها بلدان العالم الثالث حيث تعرض نظامها السياسي الى عدم الاستقرار و تهدد امنها القومي ووحدتها الوطنية ضد عدو غير اجنبي و يقوم بها طرفان او اكثر متخاصمان داخل حدود الدولة كما انها نزاع مسلح تغيب فيه القوانيين و ضوابط السلوك الاجتماعي السليم بين الاطراف المتحاربة لانضوائه على حقد و ضراوة و عنف سياسي و يكفي الرجوع الى ما جرى في لبنان عام ١٩٧٥ و جنوب السودان فهي حرب تصفيات بين القوى المتصارعة لاسباب منها التناقض في المبادى الاجتماعية و السياسية او العقائد او اختلافات قومية يسقط فيها ابرياء و تجري خلالها عمليات ثأر و تصفية حسابات فردية يغتنم فيها الجميع غياب القوانين و الروادع . ١٦ وقد عرفها كلاوزفيتز بأنها (عمل من الحياة

الاجتماعية) او (انها نزاع المصالح الكبرى الذي لايمكن حله الا بأراقة الدماء) . ١٧ وفي فقه القانون الدولي تعرف بأنها (تلك العمليات العدائية التي تجري في اطار دولة واحدة و انها توجد عندما يلجأ الطرفان المتضادان الى السلاح في داخل الدولة لغرض الوصول الى السلطة فيها او عندما تقوم نسبة كبيرة من المواطنين في الدولة بحمل السلاح ضد حكومة شرعية) الا ان هذا التعريف لا يورد النزاعات التي تقوم لغرض فصل جزء من اقليم الدولة و اقامة دولة جديدة فيه التي هي جزء من الحرب الاهلية ان مشاكل الوحدة الوطنية والسعي لخلق مجتمع موحد من جماعات متعدد و متنوعه كانت تشجع عليه الدول الاستعمارية التي احتلت هذه البلدان فترة طويلة و التي تركت ورائها خلافات دينية و قومية وعرقية مثل الخلافات بين المسلمين و الهندوس في بنغلادش والمسلمين والسيخ في الهند او جماعات عرقية او قومية كالتاميل في سريلانكا و الاكراد في دول الشرق الاوسط او جماعات لغوية او حضارية او وحدات اقليمية كالكاجنيين و الجينيين في بورما) . ١٨ ان الخليط غير المتجانس في بعض اقطار العالم و منها افريقيا لا يؤدي الى الاستقرار بل اكثر من ذلك الى المنافسة الشديدة من اجل السلطة والمنافع العامة وغالباً ما تكون النتائج سلبية و الصراع هو الوضع الحاصل في هذه الحالة الا ان التجربة التنزانية توضح بان بالامكان السيطرة على التعددية ففي تنزانيا اكثر من ١٢٥ مجموعة اثنية الا ان النظام السياسي تحقيق استقرار نسبي لكن امثلة مثل باغندا Baganda و هوسا فولاني Hussafulani في نيجيريا وباكنغو في زائير Bakongo و الكاكيين في كينيا Kikuyn جأت بأمثلة قاسية * هي جماعات عظيمة وقوية كانت احد عوامل عدم الاستقرار في بلدانها حيث شعرت هذه الجماعات بحرمانها من الفوائد و الحقوق التي تعتقد بان لها حقاً شرعياً فيها و قد ساعدة الاستعمار على وجود هذه الحالة عندما خلق دولاً خلقت الامة بحدود مصطنعة و فرضها بأرادته وفقاً لخطوط الطول والعرض و تتخذ الحروب الاهلية اشكالاً مختلفة منها الاشتباكات العسكرية ومن امثلته لبنان و حرب اليمن الجنوبي في كانون الثاني عام ١٩٨٦ و حرب العصابات

التي شهدتها منطقة شرق جنوب اسيا وما يجري اليوم في ايران بين قوى المعارضة و قوات النظام السياسي القائم و ما يحدث بين القبارصه الاتراك و القبارصه اليونانين و الحرب بين السيخ والهندوس في الهند ومنها بين كتل السياسية كالاشتباكات التي حدثت في غواتيمالا عام ١٩٦٧ بين اليمين و اليسار و هناك ما حدث بسبب تدخل خارجي كالحروب الاهلية في باكستان عام ١٩٧١ التي ادت الى انفصال الجزء الشرقي و قيام دولة بنغلادش و قد تحدث بدون تدخل خارجي كما حدث بين طائفة الفاغاس في الهند والحكومة الهندية بين الاعوام ١٩٥٦ – ١٩٦٤ و هذه الحروب تستهدف اما قلب النظام او تغييره او تتخذ شكل حركات انفصالية و هي الاكثر شيوعاً في دول العالم الثالث كأنفصال اقليم كاتنغا عن الكونغو عام ١٩٦٠ . ١٩ او بشكل تمرد كما هو بين الاكراد و الارمن في تركيا و هذه النزاعات تخمد لتفهم الدولة لمطالب الانفصالية او عندما تحجب المساعدات الخارجية عنها لكنها عادة ما تكون لفترة ثم تعود ثانية مما يعني استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي و بالتالي اضعافه و لعل امريكا اللاتينية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تشهد حركات انفصالية الا نادرا و مرد ذلك يعود الى عنصر التجانس الذي شهدته من مرحلة الاستقلال على الرغم من اختلافاتها العرقية واللغوية و الدينية و احياناً تحدث الحروب الاهلية على شكل نزاع بين قادة الحركات الوطنية على السلطة و هذا ما حدث في تشاد بين حسين حبري و جوكوني عويدي حيث استطاع الاول الوصول الى السلطة و التفاوض مع الاخير و وقف النزاع .الاشكال الاخرى للعنف السياسي ان عدم الاستقرار السياسي في بلدان العالم الثالث يعود الى سعي نظمه السياسية الى الانتقال من الشرعية التقليدية ذات الاصول العائلية و القبلية و الدينية الى مرحلة الشرعية الدستورية والقانونية و هو طريق شاق يلجأ الحكام فيه الى العنف سياسي كأحد مظاهر التحول و اشكاله متعددة هي :-

ا – المظاهرات و اعمال الشغب و العصيان الجماهيري

وهنا تتضح المشاركة الشعبية بشكل تلقائي وواسع لكنها تفتقر للتنظيم و هي غالباً ما تنشأ كرد فعل للسخط الشعبي على السلطة وقرارتها و العالم الثالث يتميز لمثل هذه الاحداث حيث تندفع الجماهير وتمارس اعمال التخريب و الحرق احياناً فمنذ عام ١٩٦٧ و حتى عام ١٩٨٥ شهدت الهند لوحدها ٣٢٢ حادثة شغب و ١٣٥ مظاهرة اما نيجيريا فقد شهدت ١٤٦ حادثة شغب و ١١ مظاهرة و غالباً ما ترافق هذه المظاهر والاعمال العمليات الانتخابية وسقوط الحكومات .

ب – الاغتيالات السياسية)

وهي من اشكال العنف السياسي الشائع التي تقوم اما بين الفئات الحاكمة لتصفيت الخصوم و زعماء المعارضة او من قبل الاحزاب و الجماعات المعارضة ضد شخصيات الحكومة البارزين و هذا احد مؤشرات عجز النظام السياسي و انحلاله و قد وصلت الاغتيالات الناجحة وغير الناجحة في اسيا للفترة من ١٩٤٨ – ١٩٦٧ ما يقارب ١٤٠ حادثة و في الشرق الاوسط ١٤٩ حادثة وفي امريكا اللاتينية ١٦٣ حادثة وابرز الامثلة على الاغتيال السياسي المهاتما غاندي زعيم الهند ١٩٤٩ رئيس كولمبيا عام ١٩٤٨ و رئيس بنغلادش و كوريا الجنوبية وانور السادات الرئيس المصري عام ١٩٨١ . ٢٠ و اخرها و ليس اخيرها اغتيال رئيسة وزراء الهند انديرة غاندي ١٩٨٥

ج– الارهاب السياسي

وتقوم به الدولة و الافراد و المجموعات و المنظمات و هو في نوعه الاول (الدولة) يأتي من فوق الى تحت و في نوعه الثاني (الافراد و المجموعات و المنظمات) من تحت الى فوق و هو بهذا يهدف الى المحافظة على النظام و دعمه في الاول و في الثاني زعزعة النظام و ازالته و يتمثل في القتل و الجرح و الاختطاف و التهديد بالقتل وتدمير الذي يحصل للممتلكات و هي اعمال واسعة الانتشار في العام الثالث فالبرازيل هذه الدولة المستقرة نسبياً بلغ الاغتيال و التعذيب فيها حدا استفزة كبار رجال

الكنيسة الكاثوليكية والصحافة الامريكية فكونت الفئات الحاكمة فرقة لاغتيال الخصوم السياسيين اشتهرت بأسم (فرقة الموت) كما تأسست في الارجنتين و بمساعدة فنيا من البرازيل فرقة عرفت (بالتحالف الارجنتيني المعادي للشيوعية A.A.A) و ازاء هذا الحرمان الشعبي من الوسائل الشرعية للعمل السياسـي لجأت فئات من الشباب الى اعمال حرب العصابات داخل المدن و من امثلتها في الاورغواي ٧ (التوبامورس) Topamorosو في الارجنتين المونتيروس Monteneros التي تنشر الارهاب الفردي في الشوارع بمختلف صوره و كل ذلك يحرم المواطن العادي من الامن وهو المحروم اصلاً من لقمة العيش والامن و حرية الراي من قبل النظام السياسي.

المبحث الثاني

١- مفهوم العالم الثالث:

يقسم عالم اليوم الى ثلاث مجموعات من البلدان :

١- البلدان الراسمالية المتطور : وتضم الولايات المتحدة و دول اوربا الغربية و كندا و اليابان ، و هي تتبنى الايديولوجيا الراسمالية.

٢- البلدان الاشتراكية : تضم روسيا و دول اوربا الشرقية و الصين الشعبية و تتبنى الايديولوجية الماركسية.

٣- الثالثة : و التي هي موضوع بحثنا تشمل دول مجموعة كبيرة لا ترتبط في ما بينها ارتباطاً جغرافيا لعدم وقوعها في اطار جغرافي واحد و انها تقع خارج الحدود الجغرافية لكلا من العالمين الراسمالي و الاشتراكي انها تقع في النصف الجنوبي من الكرة الارضية و يطلق عليها ايضا (دول الجنوب) و تمتد في قارات ثلاث امريكا اللاتينية و اسيا و افريقيا و تتميز بجملة من الخصائص المشتركة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و تدخل ضمنها بلدانا اشتراكية كفيتنام و كوبا و انغولا بسبب حداثة تطبيقاتها للاشتراكية كنظام سياسي و بسبب حالة التخلف التي مازالت تعيشها .

و يترادف احياناً في تسمية دول العالم الثالث مصطلحات كثيرة مثل الدول المتأخرة الدول المتخلفة ، الدول المستقلة ، الدول النامية ، دول على طريق النمو ، الدول المتنامية ، و كلها تعابير تركز على سمة معينة دون غيرها من السمات المشتركة لهذا العالم الا انها تعني الدول ما عدا الدول الجديدة و الدول المستقلة حديثاً فهناك امريكا اللاتينية التي نالت استقلالها خلال القرن الماضي . ٢٢ و تعود تسمية العالم الثالث الى العالم الفرنسي الفريد سوفي الذي استخدمه عندما و اجهته ظاهرة خصوصية النظم السياسية و الاقتصادية للدول المستقلة حديثا مقابل عالمين، العالم الاول و العالم الثاني مشتقاً هذاالاصطلاح من تعبير الطبقة الثالثة الذي استخدمة لوصف الشريحة الاجتماعية الثالثة التي لم تكن تنتمي الى طبقتي النبلاء و كبار رجال الكنيسة السائدتين في فرنسا قبل اندلاع الثورة الفرنسية و على الرغم من تحفظات الكثيرين شاع اصطلاح العالم الثالث (The third world) الذي يضع امامنا مفهوما لخصائص مشتركة ليست سياسية او اقتصادية او جغرافية خالصة وهي:

ا – الميراث الاستعماري

فغالبيتها كانت مستعمرة و خاضعة بشكل او بأخر للنفوذ الاجنبي ردحاً من الزمن و منها دول لم تتعرض للسيطرة الاستعمارية كتايلاند و تركيا وايران و اليمن و على الرغم من ذلك فهي دول تعاني من مشاكل الظاهرة الاستعمارية في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و من تشويه في تطورها التاريخي و تصدع ثقافي بل وفي تقاليدها القومية و تبعية اقتصادية و انماط اقتصادية تتمثل بتبعيتها للاقتصاد الاستعماري (الكولونيالي) و كذلك من مشاكل حدود فحدودها قسمت بموجب اتفاقيات و معاهدات رسمتها الدول الاستعمارية بشكل وهمي وفقا لخطوط الطول و العرض مما ترك اثاره القاسية على استقلالها ووحدتها الوطنية تمثل بنزاعات حدودية طائفية قبلية – عرقية

ب – التخلف الاقتصادي و الاجتماعي:

رغم ان هذه الدول ليست بالمستوى واحد من التخلف ويبرز ذلك بصورة عامة في انخفاض مستوى الناتج القومي و الدخل القومي و الدخل الفردي بأستثناء بعض دول خليج العربي

وتخلف في بنيانها الاجتماعي و دور المراة و تغليب الانتاج الزراعي و ضعف الكوادر الفنية و قلتها و الافتقار و التبعية التكنولوجية و هيمنة المواد الاولية الخام على الميزان التجاري و انفجار سكاني لا يتناسب مع المقومات الاقتصادية تمثل المجاعات و نقص الغذاء و انتشار الامية و تدني المستوى الصحي و انخفاض مستوى المعيشة و مستوى الخدمات.

ج– التمزق القومي و عدم الوعي لمفهوم الدولة :

فتقسيم الحدود من قبل الدول الاستعمارية ترك اثاره في تنوع الولاءات الى وحدات اجتماعية و طائفية و اقليمية متعددة اتضحت اثاره في تدني العلاقات بين الحكام و المحكومين بشكل لا يحقق الاستقرار السياسي و الوحدة و الانسجام للامة الواحدة خاصة في اسيا وافريقيا .

٢– العوامل المؤثرة في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث:

ان مصالح الاستعمار الاستراتيجية في هذا العالم لها الدور البارز في تأجيج المشاكل المختلفة بحيث انتجت ضعفا داخليا و عدم استقرار سياسي حققت من خلالها مصالحها و اقلقت به النظم السياسية و هزت كياناتها الاجتماعية ٢٦ ومن اهم هذه العوامل هي:

أ– العوامل الاقتصادية

و المتمثلة بحالة التخلف الاقتصادي و ضعف التراكم الراسمالي الضروري لاي تطور اقتصادي و الدور السلبي الذي لعبته البنى الاجتماعية المتخلفة و كذلك القيم و الشروط الثقافية و الاجتماعية و النفسية السائدة وهي ظروف داخلية و هناك ظروف خارجية تركها الاستعمار كالتبعية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث لاقتصادياته و جعله

سوقا لتصريف البضائع المصنعة من الدول المتقدمة و منتجا للمواد الاولية وساحة لاحتكارات الشركات المتعددة الجنسية و الكارتلات الكبرى خصوصا في القطاع الزراعي و مشكلة الديون الخارجية التي تشير الاحصائيات الصادرة عن برنامج الوظائف و المهارات الافريقية التابعة لمنظمة العمل الدولية بأنها بلغت ٧٥ مليار عام ١٩٨٣ يرافقها ارتفاع في الفوائد بشكل خيالي لتصل الى اكثر من ٢٠% من الارباح المتأتية من صادرات افريقيا ككل (هي ديون الدول الافريقية غير المنتجة للنفط) و يشير التقرير الى ان الناتج المحلي في افريقيا قد هبط من ٤.٦% عام ١٩٨٠ الى ٠.١% عام ١٩٨٣ و هي ديون تدفع لكي تنصرف الدولة عن بناء قاعدتها الانتاجية و للانفاق العسكري، كما ارتفعت قيمة المديونية الخارجية للدول النامية غير المصدرة للنفط من ٣١ بليون دولار الى ما يقدر ٧١١ بليون دولار ووصلت نسبة الفائدة من ٣٩% الى ٥٩% للفترة من عام ١٩٧٣ و ١٩٨٣ ٢٧. ولا يمكننا ان نغفل تاثير الفقر و البطالة و الانفجار السكاني و عدم التوازن بين السكان و الموارد الاقتصادية و ارتفاع الاسعار و التضخم و انخفاض الرواتب و الاجور و شحة البضائع الاستهلاكية و الانتاجية و كلها عوامل متحدة و غير متحدة تسبب في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي واللجوء الى العنف السياسي و اذا كان التحديث و التنمية الاقتصادية له اثاره في حل مشكلات دول العالم الثالث و الوسيلة الايجابية الوحيدة في حل مشاكل الديون الخارجية فان له اثاره السلبية التي تؤدي الى انتكاسات اقتصادية تؤثر على التنمية و تربك خططها و كذلك زيادة المصروفات الدفاعية من اجمالي النفقات حيث بلغ الانفاق العسكري في العالم الثالث ٢٥% من اجمالي النفقات الدفاعية عام ١٩٨١. ٢٨ ان احداث تنمية غير متوازنه يؤدي الى ازدواجية الاقتصاد بنشأة قطاع حديث ينمو و يزيد ارتباطا بأقتصاديات الدول الراسمالية المتقدمة و يضم نسبة متواضعة من السكان بما فيهم العمال احياناً و ينمو الى جانبه قطاع تقليدي حرفي و زراعي بدائي يسيطر عليه الركود و يضم غالبية السكان بما يعزز الفروقات بين الطبقات .ففي المكسيك مثلا نرى ان حوالي نصف السكان يعيش

على خمس الدخل القومي حين يستأثر من ربع الدخل القومي كما يتمركز الاغنياء في المدن و يكثر الفقراء في الريف و مع ذلك فدولة كالبرازيل و عاصمتها برازيليا فيها نسبة عالية من الفقراء حيث وصلت نسبة سكان المدن المصنوعة من الصفيح ٤١% حسب احصائيات عام ١٩٧٣ من اجمالي سكان المدينة العاصمة و ضواحيها و بدلا من ان تجد الحكومة حلا قامت بدفعهم نحو حوض الامازون ليزداد بؤسهم ولاداع لمعرفة ما تحتويه هذه المنطقة و غاباتها فهل يرضى السكان من فقراء الفلاحين و العمال على هذا الوضع ؟ و هل يضمن ذلك استقرار النظام الاجتماعي و بالتالي النظام السياسي

ب- مشاكل الوحدة الوطنية

بينا ان دول العالم الثالث مازالت تعاني من مشكلة صهر الجماعات ووحدة الامة في ظل نظام سياسي معين و مؤسسات رسمية تضمن الاستقرار ٣٠ .

فهي تعاني من ازمة التكامل و كان للاستعمار دوره في تعميقها من اجل ابقى سيطرته على دول العالم الثالث و بذلك تواجه النظم السياسية الجديدة معوقات داخلية ادت الى تفاقم المشكلة و منها ما يتعلق بالعامل الجغرافي وذلك بسبب تشتت اقاليم الدولة وتباعد اطرافها و افتقارها لطرق المواصلات و هذا التشتت يشجع السكان في المناطق النائية للجوء الى العنف وتحدي السلطة لان البعد يعيق الحكومة المركزية من الوصول الى هناك ومن امثلة ذلك اندنوسيا و الفلبين و هناك العامل الديني و المعتقدات هذا العامل المؤثر سلباً في خلق ثقافة موحدة و يعزز الثقافات التقليدية حيث يؤدي الى الصراعات و كثير من صراعات العالم الثالث نشأت لاسباب دينية و طائفية على الرغم من ان الاديان السماوية والاديان بصورة عامة سمحاء و يغلب عليها عنصر الوحدة والسلام ولكن وجود انظمة سياسية ضعيفة و متوتر زادت من حدة المشاكل و للعوامل الخارجية دورها في اثارة تلك المشاكل و للتعدد اللغوي هو الا خر اثره في اعاقة بناء الدولة و وحدته الوطنية بوصفه مصدراً للقلاقل و نزاعات مهما حاول النظام السياسي القائم فرض لغة موحدة كما حصل في الهند . ٣١ و

هناك مشكلة التباين العنصري والولاءات القبلية في افريقيا تعتبر كل قبيلة نظاماً سياسياً لا سيما اذا كان النظام السياسي غير قادر على مواجهة الانقسامية القبلية بل ان الحالة المضافة هي ان النظم السياسية الحاكمة تعتمد الولاءات القبلية و تدعمها و اصبحت اغلب النظم السياسية تقوم على اسس قبلية بدل من القومية و قد عمد الاستعمار الى توزيع القوميات الواحدة و القبيلة الواحدة بين عدة دول بالتخطيط التعسفي للحدود او ما يعرف بمشاكل الحدود . ٣٢ و لنا في الشعب الصومال مثلا وفي اسيا المهاجرين الصينيين و في جنوب شرق اسيا كذلك امثلة واضحة فمثلا مشكلة شعب التاي الحر في تايلند على حدودها مع لاوس فهذا الشعب٣٣. تربطه علاقات دم و لغة بشعب لاوس و فضلا عن ذلك يعيش جوارهم ٦٠٠ الف فيتنامي مهاجرين من ايام الاحتلال الفرنسي كما توجد في جنوب تايلند مشكلة الاقلية الاسلامية حيث الحدود الماليزية مما ينتج صراعات داخلية و حتى اقليمية تهدد الاستقرار الوطني بل الاستقرار منطقة جنوب شرق اسيا بكاملها و مازالت القوى الخارجية تستخدم هذه الحالة لخدمة مصالحها و خلق حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي في بلدان العالم الثالث لان تشرذم الثقافة السياسية و الصراعات بين الثقافات غير المتجانسة يصل حدا يصعب حله بالطرق السلمية

ج– عدم المساواة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية

و يمثل في الاختلال بتوزيع الثروات و التفاوت في الاوضاع الاجتماعية و المعاشية وعدم العدالة في توزيع الثروات و قد اتينا على ذكر بعض ملامحه في العوامل الاقتصادية و التفاوت هنا ليس في الدخول فقط بل حيازة الارض و الاحياء السكنية و كثيرا ما تنشأ التكتلات بين احياء الفقراء و يبدوان بممارسة الضغط على النظام السياسي و تصعيد حالة عدم الاستقرار ٣٤ .

و يرافق ذلك تمييز سياسي متمثل في تحديد النشاطات السياسية لبعض الاحزاب و المنظمات و الجماعات العرقية و الدينية كجماعة المنبوذين في الهند نتيجة نظام الطبقات السائد ذي الجذور الدينية. ان التفاوت غالباً ما يدفع الجماعات الى اللجوء

الى العنف لتغير اوضاعهم فكلما زاد الشعور بالاحباط و عدم التكافؤ و اللاعدالة و التفاوت الطبقي اقترن بزيادة الوعي المضاد و اللجوء الى العنف السياسي . ان التفاوت يقوم على اساس الثروة او الدين او العرق او التعليم كما نرى ان التفاوت السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي قد عزز دور الحزب الواحد وهذا الحزب غالبا ما يعتمد على سيطرة جماعة او طائفة في تنظيمه السياسي و تتحول بالتالي هذه الجماعة الى الطبقة متميزة تمتلك الوظائف و تسيطر على الادارة طبقة متنعمة و ينحصر ذلك بقبيلة معينة دون غيرها من القبائل فنرى رؤساؤها يتحولون الى الموظفين يتقاضون الرواتب الى جانب امتيازاتهم المعروفة اصلا كاقطاعيين متنفذين على جوانب الحياة الاقتصادية للقبيلة . كما ان التفاوت بين المدينة و الريف من شأنه ان يخلق راسمالية الدولة مما يعني خلق طبقة بيروقراطية و شرائح يكون ولائها للنظام السياسي فهو الذي يمنحها المنافع كأمتياز عادل للنضال الذي ادته قبل الاستقلال مما يفقدها صفة النضال و يجعل القرارات السياسية الاقتصادية و التي يولدها النظام عبئاً لخلق توتر سياسي اضافي في المجتمع و حتى في اطار السلطة . ويرى الدكتور يحيى الجمل (بأن انساناً مريضاً تو جائعاً او جاهلا او من يتهدده الجوع و المرض و الجهل لايمكن ان يكون مواطناً صالحاً للمشاركة في الحياة العامة الهادئة بل قد يكون مواطنا صالحا للمشاركة في الحياة العامة الهادئة بل قد يكون صالحا وقوداً لثورة فهو لم يسهم في استقرار النظام السياسي مالم يوفر له النظام مستوى معاشي جيد وخدمات و ادنى قدر من التعلم٣٥. كما يوكد صموئيل ديسلو (بان تسييس الانشقاقات الاثنية و النخب المتنازعة في الهيكل الحكومي يتأتى من العجز السياسي و الاداري و الفساد و محاباة الاقرباء و المحسوبية القبلية بما يجعل الحكومة غير فاعلة و غير شرعية و يؤدي حتماً الى الصراع الشائع بين النخب المدنية و المؤسسة العسكرية التي تجد نفسها قادرة على توفير القيادة اللازمة بينما من المفروض ان الزعامات المدنية تسعى دائما لتعزيز استقرارها السياسي من خلال

توفير قيادة وطنية مؤهلة و كفؤه و متلاحمة او غير قبلية على الرغم من التعقيد بنيانها التنظيمي و ارتفاع مستوى الانضباط فيها ٣٦.

د – ضعف اداء المؤسسات السياسية و الدستورية

والمقصود هنا الحكومة ، الاحزاب ، جماعات الضغط (pressure groups) و البرلمان و الاجهزة التنفيذية و القضائية و ما الانقلابات العسكرية والتدخل العسكري في السياسة الا احد مؤشرات انخفاض مستوى المؤسسات السياسية وضعفها المتمثل بالفساد و الضعف حيث ان الانقلابات العسكرية نفسها تزيد من عدم الاستقرار لان النخب العسكرية كثيرا بل دائما ما تفشل في تبني استراتيجيات تضمن شرعيتها السياسية هي الاخرى فألانقلابات العسكرية يدعي القائمون بها بانهم سيحدثون اجراءات و تغيرات ثورية اقتصادية و اجتماعية لا يتم منها بعد ذلك شيء ٣٧ ان المنظمات المدنية والاحزاب عندما تكون قوية فأي اجراء يتخذ لنقل السلطة يدعمه طموح الجيش تقف ضده و العكس يعني زيادة في تدخل الجيش و بشكل اوسع فالحكومة الضعيفة غير المستقرة تدفع الجيش الى اسقاطها و الاطاحة بها اما عن طريق الثورة او الانقلاب العسكري فشرعية النظام السياسي المدني تدعمها قوة و قدرة الجهاز الحكومي على اشاعة النظام والامن و تحقيق الوحدة الوطنية و الولاء المشترك للدولة الجديدة و محدودية دور الجيش الا في حدود الدفاع و دعم النظام . ففي دول العالم الثالث نرى ان السلطة التشريعية و التنفيذية تعاني من تفكك وضعف و احزابها متعددة و متنوعة و في الوقت ذاته ليس لها تنظيم و برامج ثابتة ولا زعامة و تعاني من ضعف في هياكلها الادارية و عدم المقدرة على تحقيق الحد الادنى من برامجها و تحقيق التكامل القومي لقصور نظرياتها السياسية في تحديد الهوية الحضارية للامة او لاعتمادها الولائات القبلية و من امثلتها امارات الخليج العربي او على اسس دينية مثل الباكستان و السعودية و ايران او على شخصية القائد الكارزمى او على ايديولوجيات غربية مستوردة ان الخطوة لا تكمل في رفض المؤسسة الحكومية بسبب الاشخاص العاملين فيها لان من الممكن تغيرهم بل الخطورة في رفض

المؤسسات لان ذلك يعني قلب النظام السياسي او تعديله و هو ما لاترضاه السلطة المركزية او المحلية ان الازمة الحقيقة في اداء المؤسسات المختلفة في الدولة تكمن في ازمة الثقة بين الشعب والنظام السياسي لان الشعوب لاترضى نظاما تكون مؤسساته امتدادا للمرحلة الاستعمارية و بهذا تفقد احترام الشعب حتى لقواعدها الدستورية وتبدأ مرحلة الصراع عندما تسعى السلطة في التصدي لذلك و من ابرز المعالم السياسية في العالم الثالث هو ان النشاط السياسي للمواطنين ضعيف و دورهم في عملية صنع القرار السياسي معدوم و تتركز السلطة بيد نظم دكتاتورية و سلطوية تقف في وجه المشاركة الشعبية و بهذا تتعارض مع طموح الجماهير بعد ان احدثت ذات النظم فيهم تغيرات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و يعني بالتالي تصادماً يأتي حاداً في اغلب اوجهه من قبل الطرفين المتصارعين كما نجد ان المشاركة الحزبية جاءت في البدء على اسس تطبيق الديمقراطية الغربية و تعددية الحزبية او نظام الحزبين ثم كان التحول نحو نظام الحزب الواحد او المهيمن لفشل النموذج الغربي و لاسباب كثيرة اخرى من اجل ضمان تحقيق الاستقرار السياسي كذلك هناك نموذج الحزب القائد الذي يعني وجود عدة احزاب متقاربة في المبادى و الافكار تتفق على التعاون في ادارة شؤون الدولة تحت قيادة الحزب القائد و تشير دلائل الى ان نسبة الانقلابات العسكرية ترتفع في الدولة المعتمدة على نظام التعددية الحزبية او الانظمة عديمة الحزبية فهي تصل في الاولى الى ٦٨% و في الثانية الى ٨٣% اما التي تتخذ نظام الحزب المهيمن

فتصل النسبة فيها الى ٣٣% و في الدول التي تعتمد نظام الحزب الواحد الى ١١% .٣٨

هـ – التأثير الخارجي

وهو جملة عوامل مستتره خلف العديد من الصراعات و التوترات و ظاهرة عدم الاستقرار في الدولة النامية اثبتت ان العامل الاجنبي مازال يمثل مكانه مهمة في تحريك احداث هذه الدول فكلاً من الاتحاد السوفيتي السابق روسيا حالياً و الولايات

المتحدة الامريكية يتعاملان على اساس ايديولوجياتهما الكونية و مصالحهما المشتركة و كذلك الدول الغربية الاب الشرعي لدول العالم الثالث الذي عانى من استغلالها و سيطرتها مئات السنين فاينما نرى الولايات المتحدة نجد روسيا تتعقبه ومثال ذلك انغولا و زائير و بذلك تصاعدت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و قد يكون التدخل بتأثير من قبل الدول الكبرى و تقوم به دول تنتمي الى العالم الثالث كأيران ايام الشاه و حتى الخميني في زعزعة الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي وهي تخدم به مصالحها الاقليمية و تنفيذا للمخططات الامبريالية في المنطقة والادوات التي تستخدمها الاطراف الاجنبية او بعض دول عالم الثالث نفسها في سياسات هذه الدول و زعزعة استقرارها يتأتى بعدة اوجه منها المرتزقة ، الاحزاب العميلة ، تحريك الاقليات ، و المساعدات الاقتصادية و المالية المشروطة ، و الانقلابات العسكرية المدعومة و الشركات المتعددة الجنسية و الامثلة كثيرة على ذلك وعلى سبيل المثال وليس الحصر نرها في:

١- انفصال اقليم كاتنغا في الكونغو عام ١٩٦٠

٢- انفصال اقليم بيافرا في نيجيريا عام ١٩٦٩

٣- الحرب الانغولية الاهلية عام ١٩٧٥

٤- دور الحزب الشيوعي في اسيا و مثال على ذلك ما قام به الحزب الشيوعي الاندنوسي لقلب نظام الحكم

٥- التهديد الاثيوبي المستمر للثورة الارتيرية و الصومال والسودان

٦- اعمال طائفة التاميل في سيرلانكى

٧- انفصال الصحراء المغربية عن المغرب بتأييد جزائري ليبي

٨- ما حصل بعد استلام السلفادور الليندي مقاليد السلطة في بلاده و اقدام الولايات المتحدة الاميركية على وقف تقديم القروض و المساعدات لتشلي و اخيرا دور شركة الهاتف و التلغراف العالمية بالاطاحة بنظامه عام ١٩٧٣ و ابداله بنظام يمني اكثر استجابة لمصالحها ٣٩

٩- دور بريطانيا في الانقلاب السادس الاخير في نيجيريا عندما اعتبرت ان سياسة المجلس العسكري السابق في اسلوب اتفاقيات المقايضة على البترول يشكل تهديداً خطيراً لوجودها في الاسواق النيجرية اذا تبلغ حصة بريطانية في السوق حوالي ٢٠% من اجمالي الواردات السنوية ٤٠

٣- النتائج المستخلصة

اولا:-

ان دول العالم الثالث هي دول تتكون من امم غير واضحت السمات والمعالم فالسكان يتكلمون لغات عديدة و لايجدون وسيلة للتفاهم المشترك في ما بينهم الا لغات الدول الاستعمارية ٤١ نفسها و شاع الكلام عن افريقيا الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون) و افريقيا الناطقة (الانكلوفون) ونفس المشكلة تواجهها بعض بلدان اسيا خاصة الهند و باكستان و اندنوسيا فمعظم تلك البلدان لاتوجد فيها في الحقيقة امة و احدة ترتكز عليها الدولة الواحدة و بذلك فهي لاتحقق العناصرالناضجة لتكوين الامة ولا يجد ذلك الاحساس بالانتماء المشترك الا الى القبيلة بأستثناء الامة العربية الا انها تعاني من مشاكل عدم انسجام انظمتها السياسية ومنها ما يجد ان سبب و جوده هو وحدة العقيدة الدينية كالباكستان رغم الافتقار الى عناصر الوحدة الاخرى الطبيعية و البشرية اننا في هذا العالم امام دول في شكلها الخارجي الا انها في داخلها و في مواجهة مواطنيها لم يتاكد مضمونها الحقيقي و مازال الشعور بالانتماء للدولة و بان السلطة هي دولة السلطة المركزية و ليست القائمين بممارستها اي ان الاحساس بين الحاكم و المحكومين مازال متخلفا و قاصرا وغير واضح.

ثانياً

ان ما يعرف بالثورة المضادة هذا المصطلح الذي لا يتفق عليه الجميع بدا يجتاح دول اسيا و افريقيا بعد ان كان نموذجا لاتينياً و بدات الانقلابات العسكري والتهديد التي تمارسه المؤسسة العسكرية ومنذ عام ١٩٦٦ يهدد افريقيا و استقرارها السياسي و حتى مراهناتها على خصوصيتها الاشتراكية الافريقية و ذلك هو تاكيد لدور الولايات

المتحدة في رسم سياسة استعمارية حديثة في العالم الثالث اضافة الى سياسة المعونات و اسلحة الضغط الاقتصادي و التجويع و الحرب النفسية و الحملات الدعائية و العدوان المسلح المقنع فما يجول في العالم الثالث هو مخلفات الطغيان و الاستبداد الشرقي القديم والرجعيات القبلية والبدوية المتحجرة كما انه صنع الدكتوريات العسكرية والفاشية اللاشرعية الاغتصابية الفاسدة نصف المتعلمة او نصف الجاهلة و كانما قد حكم عليه ان يستبدل الاحتلال العسكري القديم ايام الاستعمار بأحتلال عسكري داخلي تحت اسم الاستقلال و و الطامة ان هذه الدكتاتوريات العسكرية والرجعية تتم تحت دعاء الديمقراطية فاحيانا لا يكاد يمضي شهرا تقريبا الا ويقع انقلاب عسكري في دولة من دول العالم الثالث حيث سجلت امريكا اللاتينية اكثر من مائتي انقلاب عسكري منذ عهد الاستقلال في اوائل القرن الماضي ٤٢ ومن المحزن و المدهش ان يصر استكباراً اصحاب هذا الانقلاب على نعتها بالثورات الشعبية مما يزيد ازمة العالم الثالث و تخلفه و يقف حائلاً امام تقدمه و تطوره الحضاري هذا العالم غير المستقر المتوتر و الواقع على خط الفقر الدولي بحدود (٣٠٠-٥٠٠ دولار في السنة) حتى ان متوسطة الدخل الحقيقي و مستوى المعيشة الفعلي في معظم دول العالم الثالث قد انخفض في الفترة الاخيرة نتيجة التضخم العالمي الجسيم المرتبط جزئيا بثورة اسعار البترول و بقية دول العالم الثالث دولاً منتجة من الخامات و اغلبها يعيش في مقاييس ما قبل الصناعة و تفتك به المجاعة و ازمة الغذاء

التوصيات

ان متطلبات الاستقرار السياسي و ايجاد النظم السياسية الملائمة لتحقيق الاستقرار يتطلب ما يلي :-

١- اعادة البنيان القومي بما يتلائم مع الحقائق البشرية و التاريخية والجغرافية و مواجهة التجزئة و الحدود المصطنعة ٤٣التي افتعلها الاستعمار لتدعم حالة عدم الاستقرار السياسي و استمرار الهيمنة بأشكالها المختلفة والايمان بلسيادة الواحدة مع الاحتفاظ بالخصوصيات المحلية حتى يصبح الولاء للامة و الدولة الواحدة هو

الاساس الطبيعي للاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و من الممكن ان يتحقق ذلك بالتعاون الاقليمي ودولي و ترجمة مصالح شعوب العالم الثالث التي ترجمتها مواثيق مجموعة دول عدم الانحياز و منظمة الوحدة الافريقية و غيرها من التنظيمات و المنظمات المعروفة

٢- ترافق اعادة البنيان الاجتماعي و القومي مع الايمان بأهمية العلم والتقدم دون اهمال التراث الحضاري و المعالم الشخصية التي تؤشر غالباً عنصر تفوق لصالح شعوب العالم الثالث و ان لم تتملك ذلك كما هو الحال في افريقيا فان الوعي لقيمها الاصيلة المتمثلة بتقرير معنى الانسان بما يحطم حالة الانسان المنعزل في عالم القبيلة الصغير و ذلك يحتاج الى جهد و عمل مخلص يتأتى باستثمار كل الطاقات و الموارد البشرية والطبيعية بما يضمن الاستقرار و يواجه حالات الانفلات من سيادة القانون و هذا ما تسعى اليه كل دول العالم الثالث من خلال وجودها في المنظمات دولية و الاقليمية الا انه يحتاج الى الفعل الناجز و ليس النوايا فحسب

٣- المشاركات الجماهيرية هذه الجماهير التي صنعت ثورات الاستقلال و دعمت حركات التحرر و من اجلها سقط الابطال والشهداء والقادة ولعل افضل ما يقدم لها هو اكبر قدر من العدالة الاجتماعية و الشعور الطبيعي بحقهم في الاستفادة من خبرات ثوراتهم دون اقتصار ذلك على فئة معينة مهما كان دورها في عملية التحرر و النضال ضد الاستعمار حتى ان عملية التنمية والتخطيط الاقتصادي من يضمن لها النجاح ليس الشعارات الاشتراكية الخاصة بل المشاركة الديمقراطية الشعبية فذاك يعني تظافر الجهود و تمزيق الولاءات المبعثرة و تفتيتها فالعدالة الاجتماعية تعني الاطمنان و الثقة و بالتالي يخلق مجتمع منتجاً يسعى للتقدم في كل المجالات مؤمن بقدراته و بقيادته الكفوءة

المصادر

١- اكرم عبد القادر بدر الدين ، الاستقرار السياسي في مصر (١٩٥٢- ١٩٧٠) مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد / ٦٩ لسنة ١٩٨٢ ، صفحة ٣٠

٢- احمد ابو الحسن (العسكريون والحكم في افريقيا مع التطبيق على نيجيريا) مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام العدد ٨٣، ١٩٨٦ ، صفحة ٢٤٤

٣- د. صادق الا سود ،السياسة في الدول النامية، محاظرات القيت على طلبة كلية القانون بالجامعة المستنصرية للعام الدراسي ١٩٦٩- ١٩٧٠ ، صفحة ٢١١

٤- د. حسان شفيق ، الدستور ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨١ ، صفحة ٦١- ٧٩.

٥ –samuel decalo military coups and military regimes in Africa.Coups Armyrule in Africa new havener and London , yale university press, second printing , ١٩٧٧ pp ٥-١٢

٦ – Ibid,p.١٥-٢٠.

٧- عماد جاد ، الامن القومي ، للعالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٨٣ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٣ .

٨- د. صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢١- ١٢

٩- عبد الوهاب الكيالي و كامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٧٤ ، ص ٩١.

١٠ – Aspjorn Eid and mark , The problems of contemporary militarism London , Croom helm,١٩٨٠,p٣٨٥.

١١- يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ،بيروت ، دار النهضة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٩٦، ص ٣٠٤

١٢- رعد عبد الجليل ، ظاهرة العنف السياسي، دراسة في العنف الثوري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠، ص ٢٧٣-٢٧٦.

١٣- مفهوم الثورة ،دراسة نظرية ، بغداد،دار المعرفة ، ١٩٨٠، ص ١٠١-١٠٢ .

١٤- نيقولا ميكافلي ، الامير ، بغداد ، دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٦.

١٥- يحيى الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٣

١٦- طارق الهاشمي ، الاسس الاجتماعية للانظمة السياسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، العدد ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٥ .

١٧- شارل زوغيب ، ترجمة احمد بروطا ، بيروت ، باريس، منشورات عويدات ، ١٩٨١ ، ص ص ١٣-١٤ .

١٨- نفس المصدر السابق في ص ٤

*Bruce E,Arlinghans, Security and stability implication of Ethncand Religion factor, boulder ,Colorado, westview press ١٩٨٤ p.٥٢

١٩ – ibid, p.٥

٢٠ – ادونيس العكرة , الارهاب السياسي بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٣ ، ص ٦٦- ٧٢

٢١ – فايز محمد علي ، قضايا التنمية و التحرر الاقتصادي في العالم الثالث، سلسلة دراسات ١٤٦ ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ ، ص ١٥١

٢٢- رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩ ، ص.ص ١٦-١٨.

٢٣- يحيى الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٥

٢٤- طلال البابا،قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ،١٩٨٣،ص٥٠-٥٣.

٢٥- د.صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٢٦- طلال البابا، مصدر سبق ذكره، ص٣٧- ٤٩

٢٧- جريدة الجمهورية البغدادية ، العدد ٥٩١٧ ، في ١٩ /١١/١٩٨٥.

٢٨- النشرة الاستراتيجية،تصدر عن مركز العالم الثالث للدراسات و النشر، لندن، العدد ٣، اذار ١٩٨٢.

٢٩- فايز محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨و ص ٣٧-٣٨

٣٠- صادق الاسود، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩.

٣١- صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠.

٣٢- سلوى محمد لبيب ، المعوقات الاقتصادية والاجتماعية و علاقتها بالامن الافريقي، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ص ٥٠ .

٣٣- جمال الدين محمد علي ، تايلند بين الانقلابات السياسية و الامن السياسي المفقود ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٨٣ ، ١٩٨٦ ، ص ٢١٢ – ٢١٥.

٣٤- د. رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩

٣٥- يحيى الجمل ،مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦

٣٦- Samuel Decalo, op, cit,p.١٥

٣٧- احمد ابو الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤.

٣٨- د.شمران حمادي ، الاحزاب السياسية والنظم السياسية ، بغداد ، مطبعة الارشاد ، ١٩٧٥، ص ١٥٦

٣٩- الشركات المتعددة الجنسية و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٣٤٤- ٣٥٠

٤٠- سمير عبد الوهاب ، الانقلاب العسكري السادس في نيجيريا ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٨٣،١٩٨٦ ، ص ١٨٥

٤١- يحيى الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦-٢٨٧.

٤٢- جمال حمدان ، استراتجية الاستعمار والتحرر ، بيروت ، القاهرة ، دار الشرق ١٩٨٣ ، ص ٣٦٥-٣٧١.

٤٣- يحيى الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٧